المفاوضات اليمنية حسمت الملفات السياسية وتقاسم السلطة والثروة

متابعون: لماذا حصرت الوساطات بين الحوثيين والسعودية وغيب المجلس الرئاسي؟

«الأمناء» عن العرب اللندنية بتصرف:

كشفت مصادر مقربة من دوائر المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الأطراف اليمنية المتناحرة، بمشاركة السعودية والوسطاء العمانيين، بأن المفاوضات وصلت مراحلها الأخيرة، ولم يتبق إلا حل مسألة السلاح.

وأكدت المصادر الوصول إلى اتفاق على جميع المسائل بما فيها السياسية وتقاسم السلطة والثروة، ووصلت إلى بند الأسلحة والجهة التي يحق لها التصرف والتحكم بتلك الأسلحة.

وكانت حكومة المناصفة اشترطت في مشاركتها في مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا الأسبوع الماضي ضرورة حصر القوة بيد الدولة، كشرط للتوقيع على الاتفاق النهائي، فيما هددت الجماعة الحوثية بالانسحاب وإفشال جميع التفاهمات التي تمت في المسائل الأخرى، وفقا للمصادر، مؤكدة تدخل الوسطاء العمانيين للتهدئة وإعادة الجلوس بين اللجان التي شكلت لمناقشة كل مسائل وقضايا الخلاف بين الجانبين.

وأفادت المصادر بأن ما يتم الترويج له من مشاورات حول ملفات إنسانية وغير إنسانية، كلها لتغطية ما يتم التفاوض عليه برعاية الأمم المتحدة ومساندة أطراف دولية عدة بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والنرويج والسويد والنمسا، ومؤخرا روسيا والصين، وأطراف إقليمية بينها مصر والإمارات والأردن والعراق.

وأوضحت بأن جماعة الحوثي تجري في الأردن مفاوضات حول المسائل المتعلقة بالجوانب الأمنية والعسكرية والاقتصاد والتنمية، فيما يجري التشاور في العاصمة العمانية مسقط حول الجوانب الإنسانية بما فيها الأسرى وفتح الطرق.

وبالنسبة إلى المرتبات تريد جماعة الحوثي إدراج كل مقاتليها خارج كشف مرتبات 2014 وقد حملت ملفات ذات أهمية سياسية وعسكرية مؤخرا إلى مسقط حيث يتواجد رئيس وأعضاء الوفد الحوثي.

وذكرت بأن عمليات التصعيد والاستهداف للمنشآت والموانئ والتهديدات، والتحركات الميدانية من جميع الأطراف، كلها تصب في باب "عمليات الضغط" لتحقيق مكاسب، وأن الأطراف جميعها متفقة على انتهاء الحرب، ووقف التصعيد القتالي، وأن ما يجري هو الانتهاء من الجوانب الفنية البسيطة قبل إعلان نجاح المفاوضات وإعلان الحل النهائي، وهو ما يؤكد عليه المبعوثان الأميركي والأممي إلى اليمن بكل تصريحاتهما.

وأشارت المصادر إلى وجود عديد المسائل التي سيتضمنها الإعلان النهائي لاتفاق السلام باليمن، بما فيها الضمانات الدولية والإقليمية، والعقوبات التي ستطال كل من يخالف أو ينكث بالاتفاق، فضلا عن نشر مراقبين وقوات لمراقبة تنفيذه على الأرض، بشكل صارم ونافذ وخلال فترات زمنية محددة.

وأبدت حكومة المناصفة الأسابيع الماضية تفاؤلا حيال إمكانية حدوث تحولات إيجابية في مسار السلام في البلاد، في موقف لفت انتباه المتابعين للشأن اليمني، لاسيما وأن التصريحات السابقة لا تخفي تشاؤما وتشكيكا في إمكانية حدوث اختراقات.

وتحدثت حكومة المناصفة عن وجود "فرص قد تحدث تحولات إيجابية". وجاء ذلك في كلمة لوزير الخارجية وشؤون المغتربين أحمد عوض بن مبارك في جلسة حوار خاصة بشأن اليمن عقدتها اللجنة السياسية والأمنية بالاتحاد الأوروبي في مدينة بروكسل البلجيكية.

وأشار بن مبارك في كلمته التي نقلتها وكالة الأنباء الرسمية "سبأ" إلى "الجهود المبذولة الهادفة للدفع قدما بعملية السلام"، مؤكدا أن "الجانب الحكومي ينظر بإيجابية إلى تلك الجهود انطلاقا من حرصه على إخراج اليمن من الوضع المأساوي الذي فرضته ميليشيا الحوثي على الشعب".

ويرى مراقبون أن تصريحات بن مبارك المتفائلة تعزز الإشارات الإيجابية عن اختراقات تجري خلف الكواليس بين التحالف العربي والمتمرّدين الحوثيين.

وطغى التشاؤم خلال الأشهر الماضية على تصريحات ومواقف حكومة المناصفة التي أشارت مرارا إلى استحالة تحقيق السلام في ظل الحوثيين.

وأعلنت جماعة الحوثي الأسبوع الماضي عن دخول سفن إلى موانئ الحُديدة الخاضعة لسيطرتها دون التعرّض للاحتجاز أو التأخير، معتبرة أن الخطوة "تعزز فرص السلام".

وقال حسين العزي نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين غير المعترف بها، إن "العبور المباشر لكل السفن التجارية إلى موانئ الحديدة دون احتجاز أو تأخير خطوة في الاتجاه الصحيح".

وسجل في الأشهر الأخيرة تشدد أكبر في أعمال التفتيش، الأمر الذي أثار استفزاز الحوثيين.

ويرى متابعون أن توجه التحالف العربي لتخفيف القيود عن ميناء الحديدة يعكس حصول اختراق في المفاوضات مع الجماعة عبر الأمم المتحدة وسلطنة عمان، ودور الوسيط الأميركي تيم ليندركينغ.

وكان محمد عياش قحيم محافظ الحديدة الموالي للحوثيين قد أشار قبل أيام إلى انفراجة وشيكة. وأكد قحيم عبر تويتر بأن هناك بشرى سارة خلال الأيام القادمة، مشيرا إلى بدء دخول بواخر الحديد والأخشاب والإسمنت والكلنكر عبر ميناء الحديدة.

وتبذل الأمم المتحدة وجهات دولية وإقليمية، لاسيما سلطنة عُمان، جهُودا مستمرة للتوصل إلى اتفاق تهدئة مطولة يقود إلى عملية سياسية تفضي إلى نهاية الحرب التي يشهدها اليمن منذ نحو تسع سنوات.

ومنذ نهاية هدنة في الثاني من أكتوبر 2022 استمرت ستة أشهر باليمن، تتواصل جهود أممية ودولية وإقليمية لتجديدها وسط تبادل حكومة المناصفة والحوثيين الاتهامات بشأن المسؤولية عن الفشل في تمديدها.

ويرى متابعون أن اللافت في الوساطات الجارية حاليا هو حصرها بين الحوثيين والسعودية، في تغييب واضح للسلطة الشرعية التي يقودها مجلس القيادة الرئاسي.

محورية قضية شعب الجنوب

ثقة الرئيس الزبيدي بقوة محورية قضية الجنوب تنبع من حق الجنوبيين الأصيل

الأمناء/ كتب/ عادل العبيدي:

أثناء استقبال الرئيس القائد عيدروس الزبيدي المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن في العاصمة السعودية الرياض وبجانبه علم دولة الجنوب شدد الرئيس القائد على محورية قضية شعب الجنوب وأهمية إدراجها ضمن أجندة المفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة من خلال وضع إطار تفاوضي خاص لها ، هذا التشديد للرئيس القائد عيدروس الزبيدي لم يأتي هكذا عبثا ، ولم يأتي من خلال المكوث في فنادق الرياض وقطر والقاهرة وتركيا طيلة سنوات الحرب ضد الحوثيين ، أنما جاء من ثقة ويقين الرئيس الزبيدي أن قوة محورية قضية شعب الجنوب قد جاءت من خلال حق الجنوبيين الأصيل في استعادة دولتهم المستقلة وعدالة هذا الحق وأيضا من خلال نضال شعب الجنوب السلمي والانتصارات العسكرية المتكللة بهزيمة ميليشيات الحوثي وطردهم من الجنوب وكذلك من امتداد القوات المسلحة الجنوبية وتوسعها في السيطرة على محافظات الجنوب ، وأيضا من خلال فشل جميع المحادثات والمفاوضات التي أجريت التي كانت تحاول التوصل إلى أنهاء الحرب وإحلال السلام بالقفز على القضية الجنوبية وتجاهلها.

حتى أن زعيم الميليشيات عبدالملك الحوثي قد أعلن رسميا رفضه للسلام بعد أن استطاع المجلس الانتقالي الجنوبي بمواقف رئيسه الجبارة الثابتة إفشال مؤامرة تسليم اليمن للسيطرة الحوثية باسم التوصل إلى اتفاق إنهاء الحرب وإحلال السلام في اليمن. كما لو أنه يقول للتحالف العربي أو للشقيقة السعودية على وجه خاص لا سلام ولا أنهاء للحرب بغير تمكينني من السيطرة على أرض الجنوب إلى جانب سيطرته على أرض الشمال، وهو بذلك يريد اختصار الطريق بفعل ابتزاز سياسي للسيطرة على اليمن شمالا وجنوبا من أجل خطف الاعتراف الشرعي الدولي بدولتهم فقط ومن ثم إعادة أطماع مشروعهم العقائدي الشيعي في توسع سيطرتهم العسكرية باتجاه الأراضي السعودية .

بعد هذا الظهور السياسي القوي لمحورية قضية شعب الجنوب من أجل التوصل إلى اتفاق أنهاء الحرب وإحلال السلام في اليمن والمنطقة العربية برمتها ورفض الحوثيين المعاند الانصياع لرغبات المملكة السعودية وما قدمته من تنازلات من أجل إنهاء الحرب ليس أمامها غير تحجيم خطر المشروع العقائدي الحوثي التابع لملالي إيران ، ولا يكون ذلك إلا من خلال تمكين الجنوبيين من استعادة دولتهم المستقلة والاعتراف بها التي وبمساعدتها ومن على حدودها تستطيع السعودية مستقبلا مواصلة حربها بتوحيد جميع القوى العسكرية الجنوبية والسعودية والتي تتبع القوى الوطنية اليمنية باتجاه الحرب ضد الحوثيين شمالا حتى يتم هزيمتهم واقتلاعهم من جذورهم ، أو من خلال الاعتراف بدولة الجنوب المستقلة وكذلك الاعتراف بسلطة الحوثيين الفعلية على المحافظات الشمالية.